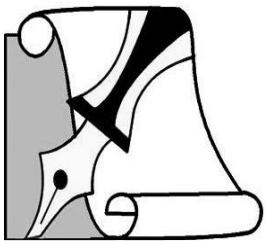

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري لاخبار الكيان الإسرائيلي

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الرقم	العنوان	الصفحة
1	العدد مُرَشّح للارتفاع.. 46 ألف شركة "إسرائيلية" أغلقت منذ 7 أكتوبر	3
2	مخاوف إسرائيلية من تزايد عدد الدول التي تَحْظر بيعها الأسلحة بسبب غزة	4
3	حاخام كبير: "الدولة التي تُجَنّد طلاب التوراة لا حقّ لها بالوجود".. وفتوى بحُرْمَة دخول الجيش	5
4	وزير إسرائيلي أسبق: لا نستطيع هزيمة "حماس".. والحل احتلال غزة عسكرياً	6
5	ليبرمان يتوقّع زوال "إسرائيل" عام 2026 إذا بقِي نتنياهو في السلطة	7
6	استطلاع يُرَجّح صعود المتطرّف بن غفير لرئاسة كتلة اليمين على حساب نتنياهو	7
7	جنرال إسرائيلي سابق: النصر المطلق يعني الغرق في مستنقع غزة	8
8	"إسرائيل": قرار جديد بشأن الخدمة العسكرية الإلزامية	8
9	وثيقة سريّة للجيش الإسرائيلي: المقاومة تنجح بالحفاظ على أهليّة عالية للأنفاق بغزة	9
10	أولمرت يكشف سبب إصرار بن غفير وسموتريتش على توسيع الحرب مع لبنان ويؤكّد أن إسرائيل ستُحاكَم على جرائمها	10
11	تحقيق إسرائيلي| مفاجأة "حماس" في 7 أكتوبر أصابت جيش الاحتلال بالذهول.. "إخفاق استراتيجي."	11
12	دعوة "إسرائيلية" لتقليل الاعتماد كثيراً على المساعدات العسكرية الأمريكية	13
13	تحقيق استقصائي يكشف كيفيّة اختراق "حماس" للسياج الحدودي مع غزة	14
14	الشاباك يُعلن اعتقال مسؤول إسرائيلي كبير على خلفية قضية أمنيّة خطيرة جداً	15

التفاصيل:

1 – العدد مُرَشّح للارتفاع.. 46 ألف شركة "إسرائيلية" أغلقت منذ 7 أكتوبر.

قالت صحيفة "معاريف" إن 46 ألف شركة إسرائيلية أغلقت أبوابها منذ اندلاع الحرب في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، مع توقّعات بارتفاع العدد إلى 60 ألف شركة بحلول نهاية العام الجاري. وبيّنت الصحيفة في تقرير لها: "تمّ إغلاق 46 ألف شركة منذ بداية الحرب، وفقاً لشركة المعلومات التجارية Coface Bdi، التي توفّر معلومات تجارية لإدارة مخاطر الائتمان منذ 35 عاماً، وتعمل على تحليل وتصنيف جميع الشركات والمؤسسات في الاقتصاد الإسرائيلي." ونقلت الصحيفة عن "يوئيل أمير"، الرئيس التنفيذي للشركة، قوله: "هذا رقم مرتفع للغاية يشمل العديد من القطاعات." وأضاف أن "حوالي 77 بالمئة من الشركات التي تمّ إغلاقها منذ بداية الحرب، والتي تشكّل حوالي 35 ألف شركة، هي شركات صغيرة، وهي الأكثر ضعفاً في الاقتصاد الإسرائيلي."

وبحسب أمير، فإن القطاعات التي تعرّضت لأضرار جسيمة هي صناعة البناء والتشييد، والصناعات الأخرى التي تدور في فَلَكها، مثل السيراميك وتكييف الهواء والألمنيوم ومواد البناء. وأكّد أمير أن ضمن القطاعات التي تضرّرت بشدّة أيضاً خلال الحرب "قطاع التجارة، الذي يشمل صناعة الأزياء والأحذية والأثاث والأدوات المنزلية وقطاع الخدمات، ومن ضمنه المقاهي وخدمات الترفيه والتسلية والنقل." ومن ضمنها أيضاً، بحسب أمير، "صناعة السياحة التي تعيش وضعاً تكاد تنعدم فيه السياحة الأجنبية، جنباً إلى جنب مع تراجع المزاج الوطني والمناطق السياحية التي أصبحت مناطق قتال؛ وبالطبع أيضاً قطاع الزراعة الذي يقع معظمه في مناطق القتال في الجنوب والشمال، ويعاني من نقص في الأيدي العاملة." وأشار إلى أن قطاع البناء والتشييد تضرّر بنحو 27 بالمئة، وقطاع الخدمات بنحو 19 بالمئة؛ فيما تضرّر قطاع الصناعة والزراعة بحوالي 17 بالمئة، وقطاع التجارة بنحو 12 بالمئة. وتضرّرت صناعة التكنولوجيا الفائقة (هايتك) والتقنيّات المتقدّمة بنحو 11 بالمئة، وصناعة الأغذية والمشروبات بنحو 6 بالمئة، وفق شركة المعلومات. وبيّن أن "الأضرار في مناطق القتال أكثر خطورة، لكن الأضرار التي لحقت بالأعمال التجارية هي في جميع أنحاء البلاد، حيث لم يسْلَم أي قطاع تقريباً." وتابع بأن "الضرر كبير جداً على جميع النواحي بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي"، موضحاً أنه "في النهاية، عندما

تُغْلِق الشركات أبوابها ولا تكون لديها القدرة على سداد الديون، فهناك أيضاً ضرر محيطي يلحق بالعملاء والمورّدين والشركات التي تشكّل جزءاً من منظومة عملها."

2 – مخاوف إسرائيلية من تزايد عدد الدول التي تحْظر بيعها الأسلحة بسبب غزة.

في الوقت الذي ما زالت فيه دولة الاحتلال تحاول إصلاح توتّرها مع الولايات المتحدة عقب تجميدها توريد أسلحة وذخيرة إليها، فقد أعلنت المزيد من الدول ذات الموقف، لا سيما إيطاليا وكندا وبلجيكا، فيما وضعت إسبانيا مزيداً من الصعوبات لوصول شحنة أسلحة كبيرة من الهند؛ وكلّها تطوّرات دفعت المؤسسة الأمنية بدولة الاحتلال للشعور بالقلق بشأن احتمال نقص الذخيرة . وذَكَرَ يوفال ساد، الكاتب في صحيفة "كالكاليست" الاقتصادية، أنه "على خلفيّة الخلافات المتزايدة بين تل أبيب وواشنطن بسبب تأخير شحنات الأسلحة، فإنّ جيش الاحتلال يشعر هذه الأيام بالقلق إزاء واقع آخر في طور التشكّل، مفاده احتمال نقص الذخيرة بعد أن أوقفت عدة دول في العالم التجارة بشكل غير رسمي مع الاحتلال، كاشفاً أن مُوَرّدي الأسلحة من الدول الأوروبية توقّفوا عن الرد على نُظَرائهم الإسرائيليين، وأن قوّة أجنبية غير الولايات المتحدة، التي تاجرت سابقًا مع الاحتلال، رفضت منذ السابع من أكتوبر تزويده بالمواد الخام التي يمكن للذخيرة أن تستخدمها ." وأضاف أن "دولة الاحتلال تواجه نقصاً في قذائف الدبّابات من عيار 120 ملم، إلى حدّ أن بعض الدبّابات المتمركزة في غزة أصبحت الآن في حالة تأهّب جزئي، وتحمل كميّة أقل من القذائف، رغبة منها بتوفيرها في حالة اشتعال الحرب في الجبهة الشمالية، ممّا دفع كبار جنرالات الجيش للادّعاء أن هناك بالفعل "اقتصادًا في التسلّح"، في ظل ما يواجهه من نقص في قطع غيار الدبّابات وجرّافات D9 والعَرَبات المدرّعة وغيرها من الذخائر الأرضية الخفيفة ." وأوضح أن "الحلّ الرئيسي الذي يروّج له جيش الاحتلال فيما يتعلق بنقص الذخيرة هو الترويج للصناعة المحلية، وتقليل الاعتماد على استيراد القذائف والذخيرة من الدول الأجنبية. ومن المتوقّع أن يكون لهذه الخطوة عواقب اقتصادية سلبية؛ فالذخيرة المُنْتَجة في دولة الاحتلال تُعتبر أغلى بعشرات بالمائة ممّا يمكن استيراده من الخارج، وإنشاء وصيانة مصانع الذخيرة "البسيطة" التي تُنتج قذائف المدفعية والدبّابات، باهظة الثمن بشكل خاص، بجانب عواقب أخرى مثل تأجيل إخلاء مجمّع رمات هشارون، للسماح لشركة "إلبيت" بمواصلة إنتاج الذخيرة هناك"؛ ورجّح أن "تتمكن دولة الاحتلال من إنتاج كلّ ما تحتاجه من الذخيرة، حتى في حالة حدوث زيادة كبيرة في الطاقة الإنتاجية، ولا يزال متوقعاً أن يأتي جزء كبير من الذخيرة من دول أجنبية بسبب إمكانات الإنتاج

المحدودة هذه الأيام، وأن تقدّم لحلفائها، بما في ذلك إسرائيل وأوكرانيا، كلّ القذائف التي يحتاجونها. وكي تتمكّن الصناعات الدفاعية الإسرائيلية من إنتاج مواد أسلحة بكميّات كبيرة، هناك حاجة لكميّة كبيرة من المواد الخام التي يمكن صنع القنابل منها، ولا يمكن استخراجها في دولة الاحتلال، لأنها تأتي في النهاية من دول أجنبية ." وأوضح أنه "بصرف النظر عن المقاطعة غير الرسمية التي يفرضها بعض المورّدين فيما يتعلق ببيع الذخيرة للاحتلال، فإن المورّدين الرئيسيين للمواد الخام التي تُصْنَع منها القنابل توقّفوا عن البيع للاحتلال منذ اندلاع حرب غزة؛ والحلّ الذي يطرحه جيش الاحتلال لهذه المقاطعة هو تنويع المورّدين، والشراء المسبق لمخزون من المواد الخام التي ستُستخدم في المستقبل لصنع القنابل، وخلق احتياطيات ضخمة من المواد الخام في دولة الاحتلال".

3 – حاخام كبير: "الدولة التي تجنّد طلّاب التوراة لا حقّ لها بالوجود".. وفتوى بحُرمة دخول الجيش.

رفَض أحد كبار حاخامات اليهود الحريديم، أوامر التجنيد التي يعتزم جيش الاحتلال إصدارها لاستدعاء 3 آلاف من الحريديم للخدمة العسكرية. وقال الحاخام دوف لاندو، زعيم اليهود الأرثوذكس الليتوانيين، إن "الدولة التي تجنّد المدارس الدينية ليس لها الحق في الوجود." وتابع أن الجيش في حالة حرب ضدّنا، ويريدون أخذ حق طلّاب التوراة؛ وهذا انتحار كامل. وأضاف الحاخام ورئيس المدرسة الدينية سالفودكا: "عندما لا يكون هناك نظام، والجيش في حالة حرب ضدّنا، ما الفائدة من الوقوف من أجل ماذا؟ هذه الحكومة ضدّنا بكلّ الطرق." ودعا الحاخام، رئيس لجنة المدارس الدينية، الحاخام حاييم أهارون كوفمان، إلى نقْل موقفه إلى الحاخامات السفارديم والحسيديم حتى يصدروا موقفاً موحّداً بشأن رفضهم للخدمة العسكرية. وعلى خلفيّة المناقشات حول تجنيد اليهود المتشدّدين في جيش الاحتلال، أمَر أحد أبرز الحاخامات في الحركة الليتوانية، والذي يعمل إلى جانب لاندو كرئيس للمدرسة الدينية سالفودكا، الحاخام موشيه هيليل هيرش، مؤخرًا بالتحدّث مع الشباب الأرثوذكسي المتطرّف الذين لا يدرسون في المعاهد الدينية، وأمَرهم بعدم الحضور لأي أمر تجنيد. وأشارت مواقع للحريديم، إلى أن هيرش، بالإضافة إلى عدد من رؤساء المدارس الدينية، الذين يتم تعريفهم على أنهم مُتسرّبون من الخدمة العسكرية، أرسلوا رسائل إلى جميع المدارس الدينية، لتحذير الشباب من الحضور إلى مكاتب التجنيد. وعلى وقْع تصريحات لاندو، اجتمع كبارة قادة المدارس الدينية لليهود السفارديم الغربيين، وبعضهم أعضاء في مجلس حكماء "شاس توراه" المتشدّد، وأصدروا فتوى توراتية تُحَرّم دخول جيش الاحتلال.

ووفقاً للوثيقة التي وقّعوا عليها، قالوا إن "أي تواجد في مكاتب التجنيد محظور بموجب التوراة." وقال الحاخامات إن "القانون الذي يتم اقتراحه الآن لتنظيم التأجيلات من الجيش، ينطوي على أهداف تجنيد، وهو ما يعني تدمير التوراة وتسليمها إلى أيدي النفوس مع المقدّس لتدميرها"، ودعوا جميع المشاركين في ذلك إلى الأمر "بالامتناع الفوري عن كلّ هذه المساعي التشريعية ومعارضتها بشدّة." وكانت وزارة حرب الاحتلال قالت إن تجنيد اليهود المتديّنين "الحريديم"، سيتم ابتداءً من شهر آب/ أغسطس المقبل، بحسب الوزير يوآف غالانت.

4 – وزير إسرائيلي أسبق: لا نستطيع هزيمة "حماس".. والحل احتلال غزة عسكرياً.

قال الوزير الإسرائيلي الأسبق، حاييم رامون، إن التقارير "الخياليّة" عن هزيمة حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية "حماس" ليست سوى رسائل إعلامية في خدمة وزير الحرب، ورئيس الأركان اللذين يريدان إنهاء الحرب. وفي مقاله على صحيفة "معاريف"، قال رامون إن المراسل العسكري نير دبوري أخبَر الإسرائيليين، عبر القناة العبرية 12، إنه "عملياً هزَمْنا قوّات حماس"، وأن قطاع غزة "مُجَرّد من السلاح تقريباً"، وأن حماس "بلا قدرة قيادة وتحكّم." وتساءل الوزير الأسبق: "إذا لم يكن لحماس قدرة قيادة وتحكّم، فكيف يحتمل أن يكون الجيش الإسرائيلي بعد أن أباد 85 في المئة من عداد الكتيبة المحلية في الشجاعية، يضطر الجيش لأن يعود ليقاتِل هناك، ويكتشف، لمفاجأته، بأن الكتيبة رمّمت تماماً؟." وتابع: "إذا كان القطاع قد جرّد من السلاح منذ الآن، فلماذا أدخل رئيس الأركان هذا الأسبوع فرقة كاملة إلى داخل مدينة غزة، والتي سبق للجيش الإسرائيلي أن احتلّها في الماضي؟." وإذا لم تكن "حماس" منذ الآن تسيطر مدنياً في قطاع غزة، فكيف يُحتمَل أنه حسب تقارير من مصادر إسرائيلية، "حماس" ليس فقط تواصل السيطرة على معظم المساعدات الإنسانية، وتخزّنها في مخازنها، وتعدم على رؤوس الأشهاد سارقي المساعدات – بل وأيضًا تقدّم خدمات بلدية في مناطق انسحب منها الجيش الإسرائيلي، بحسب الكاتب. ولفَت إلى أن الجواب على هذه التساؤلات جاء على لسان المحلّل عميت سيغال الذي أفاد – استناداً إلى وثيقة رسمية من الجيش – بأنّ حماس تنجح في الحفاظ على أهليّة عالية للأنفاق. وفي مدينة غزة، حيث فعّل الجيش الإسرائيلي معظم القوّة – أهليّة الأنفاق متوسطة حتى عالية، ولا يزال يمكن استخدامها لأجل الاقتراب من الجدار الحدودي. وفي المعسكرات الوسطى، حافظت قوات "حماس" على أهليّتها لاجتياح تحت أرض واجتياح أرضي. في خانيونس، رمّمت "حماس" الكثير من الأنفاق التي تضرّرت – ونجحت في إعادة تفعيل مصانع الإسمنت الضرورية لبناء الأنفاق وإصلاحها. وفي معظم رفح أهليّة الأنفاق لا تزال عالية، وتسمح لقوات "حماس" بالاقتراب من الجدار. في محور فيلادلفيا، مصدر التوريد الأساس لحماس، لم

تدمّر إلّا مسارات أنفاق قليلة. وأكّد أنه، باختصار، لا يزال الجيش الإسرائيلي بعيداً عن تدمير البنية التحتية التي تستخدمها "حماس" في التحرك، للتمويه، للقتال، للتوريد وللجوء.

5 – ليبرمان يتوقّع زوال "إسرائيل" عام 2026 إذا بقِي نتنياهو في السلطة.

هاجَم زعيم حزب "إسرائيل بيتنا"، أفيغدور ليبرمان، ائتلاف نتنياهو الحاكم والكنيست، وقال إن "إسرائيل" لن تكون موجودة إذا بقيا قائمين حتى عام 2026. وأوضح ليبرمان، في مقابلة أجْرَتها معه صحيفة معاريف العبرية، أن نتنياهو قادَ إسرائيل إلى الدمار ولا يعرف إدارة أي شيء. وشدّد على أن نتنياهو يسعى الآن فقط إلى ضمان بقائه في السلطة لأطول مدّة ممكنة، وإسرائيل تواجه تهديدات وجودية، وتمر بأزمة متعدّدة الأبعاد، سياسية واقتصادية وأمنية، هي الأكبر منذ إنشائها. ولفَت ليبرمان إلى أن المستوى السياسي في إسرائيل برمّته مريض، مُشيراً إلى أن لوبيات المصالح أصبحت لها اليوم اليد العليا؛ وقال إن نتنياهو مسؤول إلى حد كبير عن هجوم "السبت الأسود" في السابع من أكتوبر، واتّهمه بأنه خلال سنوات طويلة من حياته السياسية أمَدّ حركة حماس بأسباب القوّة عبر إطلاق سراح قادتها، وبينهم مؤسّسها الراحل الشيخ أحمد ياسين، ورئيسها الحالي في قطاع غزة يحيى السنوار، وأكثر من ألف من أعضائها، في صفقة تبادل سابقة، وتدفّق الأموال إليها. ولفَت إلى أنه لم يكن هجوم السابع من أكتوبر ليحدث لو كان المسؤولون في الحكومة الحالية يفكّرون خارج الصندوق. وطالَب ليبرمان حكومة نتنياهو بالرحيل فوراً، وشدّد على أن التخلّص من رئيسها يشكّل مكافأة لجميع الإسرائيليين. وأضاف ليبرمان، وهو وزير الحرب الأسبق (2016– 2018): "أنا أفضّل انتظار خوض الانتخابات. وبالموازاة، فإنّ الإيرانيين يندفعون نحو القنبلة النووية ويخطّطون لهجوم متعدّد الجبهات على إسرائيل، بينما حكومتنا مُنشغلة بالنجاة سياسيا." وكان دعا ليبرمان، خلال اجتماع للكتلة البرلمانية لحزبه، قادة المعارضة إلى "توحيد الجهود وتشكيل غرفة حرب مشتركة للعمل على تغيير الحكومة." وهو طرَح خيارين: الأوّل، حكومة بديلة في الكنيست، والآخر موعد متّفق عليه لإجراء انتخابات مبكرة، وفق المصدر ذاته. كما دعا ليبرمان نوّاب حزب الليكود بقيادة نتنياهو إلى الانشقاق والانضمام إليه.

6 – استطلاع يرجّح صعود المتطرّف بن غفير لرئاسة كتلة اليمين على حساب نتنياهو.

أظهر استطلاع رأي في دولة الاحتلال أن وزير الأمن القومي وزعيم حزب "القوّة اليهودية" اليميني المتطرف، إيتمار بن غفير، بات الخليفة المحتمل لرئاسة كتلة اليمين في حقبة ما بعد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. ويتمتّع بن غفير بدعم 24 بالمئة بين الناخبين في الكتلة، في حقبة ما بعد نتنياهو، بفارق كبير عن المُرشّحين الآخرين،

وفقاً لنتائج استطلاع أسبوعي لصحيفة "معاريف" العبرية. وأوضحت الصحيفة أنه "بحسب الاستطلاع، في مرحلة ما بعد نتنياهو، يحصل بن غفير على دعم بنسبة 24 بالمئة بين ناخبي أحزاب الحكومة، يليه يوسي كوهين 14 بالمئة، وبتسلئيل سموتريتش 11 بالمئة." وكوهين هو الرئيس السابق لجهاز "الموساد"؛ أما سموتريتش، فهو وزير المالية وزعيم حزب "الصهيونية الدينية" اليميني المتطرّف.

7 – جنرال إسرائيلي سابق: النصر المطلَق يعني الغرَق في مستنقع غزة.

قال جنرال إسرائيلي سابق، إن النصر المطلَق خلال الوضع الحالي في غزة يعني الغرَق في مستنقع القطاع. ونقلت صحيفة معاريف عن الجنرال احتياط عاموس غلعاد، أنه في كلّ مرّة يُرْسِل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو فريق التفاوض يضع خطوطاً حمراء جديدة؛ ولذلك لن تكون هناك صفقة. وأوضح أن نتنياهو لم يقدّم أي حل عملي لليوم التالي للحرب، ولم يحدّد الاتجاه الذي سنسير فيه.

8 – "إسرائيل": قرار جديد بشأن الخدمة العسكرية الإلزامية.

صادَقت الحكومة الإسرائيلية على إطالة مدّة الخدمة النظامية في الجيش من 32 إلى 36 شهراً للجنود في الوحدات القتالية، وأن يسري ذلك، حسب تعديل القانون، في السنوات الخمس المقبلة، وعلى الجنود النظاميين الحاليين. وينص التعديل على تخويل وزير الأمن بتحديد فترة الخدمة النظامية بحسب الوحدات، وبحيث تكون ما بين 28 و36 شهراً، وأن يخضع القرار إلى مُصادقة لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست. وبحسب التعديل، فإن الذين يخدمون أكثر من 28 شهراً سيحصلون على تعويض مالي. وانتقَدت المستشارة القضائية للحكومة، غالي بهاراف ميارا، قرار الحكومة، وقالت إن "زيادة العبء على الجنود الذين يخدمون لسنوات، من دون خطوات مُوازية لتجنيد طلّاب المعاهد الدينية وتوزيع العبء، لن يكون دستوريا."ً كذلك انتقَدت "الحركة من أجل جودة الحكم" قرار الحكومة، وقالت في بيان إن "إطالة الخدمة للجنود فيما تتجاهل الحكومة قرار المحكمة العليا وترفض تجنيد جميع طلّاب المعاهد الدينية المُلزَمين بالتجنيد هي خطوة مستخفّة ومثيرة للغضب. وهذا ليس خرقاً لقرار المحكمة العليا فحسب، وإنما استهداف شديد لمبدأ المساواة والمناعة الاجتماعية الإسرائيلية." وكان المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغّر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت) قد صادق على إطالة مدّة الخدمة النظامية الإلزامية في الجيش في إطار قانون طوارئ. وَذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أن المصادَقة تأتي في

أعقاب انتقادات لوزير الأمن، يوآف غالانت، بسبب عدم إطالة مدّة الخدمة الإلزامية، والخلافات بين غالانت ووزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، على التفاصيل التي عرْقلت المصادَقة منذ عدة أسابيع. وقال مسؤولون في الحكومة إن رئيسها، بنيامين نتنياهو، توصّل إلى تفاهمات مع غالانت وسموتريتش بشأن خطة تمديد مدّة الخدمة النظامية وتشريعها من خلال قانون طوارئ. ومدّة الخدمة العسكرية النظامية حالياً هي 32 شهراً، وكان مقرّراً تقصيرها بشهرين بحلول الشهر الحالي، إلّا أن الجيش الإسرائيلي طالب بتمديدها إلى 36 شهراً بسبب استمرار الحرب على غزة. وقدّم غالانت تعديلًا لقانون الخدمة النظامية في شباط/فبراير الماضي، إلى جانب تعديل لتمديد مدّة الخدمة في قوّات الاحتياط. ولم تدفع الحكومة هذه التعديلات بسبب الخلافات حول إعفاء الشبّان الحريديم من الخدمة العسكرية.

9 – وثيقة سريّة للجيش الإسرائيلي: المقاومة تنجح بالحفاظ على أهليّة عالية للأنفاق بغزة.

قال الوزير الإسرائيلي الأسبق، حاييم رامون، إن التقارير الخيالية عن هزيمة حركة (حماس) ليست سوى رسائل إعلامية في خدمة وزير الأمن، ورئيس الأركان، اللذين يريدان إنهاء الحرب. وفي مقاله الذي نشَره بصحيفة (معاريف) العبريّة، قال رامون إنّ المُراسل العسكريّ في القناة الـ 12 بالتلفزيون العبريّ، نير دبوري، أَخْبَر الإسرائيليين إنّه "عمليًا هزمنا قوّات حماس، مُشدّدًا على أنّ قطاع غزة مجرّد من السلاح تقريبًا، وأنّ "حماس" بلا قدرة قيادة وتحكّم، طبقًا لأقوال المراسل للشؤون العسكريّة. وتابع رامون قائلاً إنّه "في سياق النشرة، أفاد مراسل الشؤون العربية أوهاد حيمو بأنّ حماس لم تعد تسيطر سيطرة مدنية في قطاع غزة. وتحدّث حيمو مع غَزيّين محليّين قالوا له إنّ حماس صُفّيت، وإنّه لم يعد يوجد حكم، ولم يعد ممكنًا رؤية قوّات حماس في شوارع القطاع." وتساءل الوزير الأسبق: "إذا لم يكن لحماس قدرة قيادة وتحكّم، فكيف يُحْتمَل أن يكون الجيش الإسرائيلي، بعد أنْ أباد 85 في المائة من عداد الكتيبة المحلية في الشجاعية، مضطراً لأنْ يعود ليقاتِل هناك، ويكتشف، لمفاجأته، بأنّ الكتيبة رُمّمت تماماً؟." وتابع: "إذا كان القطاع قد جُرِّد من السلاح منذ الآن، فلماذا أدخل رئيس الأركان هذا الأسبوع فرقة كاملة إلى داخل مدينة غزة، والتي سبَق للجيش الإسرائيليّ أنْ احتلّها في الماضي؟." وإذا لم تكن "حماس" منذ الآن تسيطر مدنيًا في قطاع غزة، فكيف يُحْتَمل أنّه حسب تقارير من مصادر إسرائيلية، "حماس" ليس فقط تُواصل السيطرة على معظم المساعدات الإنسانية، وتخزّنها في مخازنها، وتعدم على رؤوس الأشهاد سارقي المساعدات؛ بل وأيضًا تقدّم خدمات بلدية في مناطق انسحب منها الجيش

الإسرائيلي، بحسب الوزير رامون. علاوة على ذلك، لفَت الوزير الأسبق إلى أنّ الجواب على هذه التساؤلات جاء على لسان المحلّل عميت سيغال، ومن القناة الـ 12 بالتلفزيون العبريّ؛ فقد أفاد، استنادًا إلى وثيقةٍ رسميّةٍ من الجيش، بأنّ "حماس" تنجح في الحفاظ على أهليّة عالية للأنفاق. وأردف: "في مدينة غزة، حيث فَعّل الجيش الإسرائيلي معظم القوّة، أهليّة الأنفاق متوسطة حتى عالية، ولا يزال يمكن استخدامها لأجل الاقتراب من الجدار الحدوديّ." وشَدّد الوزير على أنّه "في المعسكرات الوسطى حافظت قوات حماس على أهليّتها لاجتياح تحت أرض واجتياح أرضي. في خان يونس رَمّمت "حماس" الكثير من الأنفاق التي تضرّرت، ونجَحت في إعادة تفعيل مصانع الإسمنت الضرورية لبناء الأنفاق وإصلاحها".

ومضى قائلاً: "في معظم رفح أهليّة الأنفاق لا تزال عالية، وتسمح لقوّات حماس بالاقتراب من الجدار. في محور فيلادلفيا، مصدر التوريد الأساس لحماس، لم تُدَمّر إلّا مسارات أنفاق قليلة". وأكّد أنّه، باختصار، لا يزال الجيش الإسرائيلي بعيدًا عن تدمير البنية التحتية التي تستخدمها "حماس" في التحرّك، للتمويه، للقتال، للتوريد، وللجوء. وأوضح أنّ "التقارير الخياليّة للمُراسلَيْن دبوري وحيمو ليست أكثر من نقْل رسالة من رئيس الأركان هرتسي هليفي ووزير الحرب يوآف غالانت، اللذين يريدان إنهاء الحرب؛ وبالتالي يحاولان إقناع الجمهور في إسرائيل بأن حماس هُزِمَت"، على حدّ تعبيره. وخلُص وزير الصحّة الإسرائيليّ الأسبق إلى القول إنّ "الحقيقة غير اللطيفة هي أنّه لا يوجد طريق لهزيمة حماس وتقويض حكمها دون احتلال كامل للقطاع وإقامة حكم عسكري مؤقّت، مثلما قال رئيس الأركان الأمريكي لمسؤولي جهاز الأمن بشكلٍ سريٍّ وبشكلٍ علنيّ"، وبأنّ "كابينيت الحرب وهيئة الأركان يرفضان استيعاب هذه المبادئ ويقودان إسرائيل إلى هزيمة لم تُمْنَ بمثلها أبدًا"، طبقًا لأقواله. ويبدو الآن واضحًا أنّ السبب الرئيس في محاولات نتنياهو لإفشال صفقة التبادل مَرّده أنّ وقف العدوان، ولو بشكلٍ مؤقت، سيكشِف عمق الهزيمة التي مُنيَ بها جيش الاحتلال في قطاع غزّة.

10 – أولمرت يكشف سبب إصرار بن غفير وسموتريتش على توسيع الحرب مع لبنان ويؤكّد أن إسرائيل ستُحاكَم على جرائمها..

قال رئيس حكومة الاحتلال الأسبق، إيهود أولمرت، إن وزيري المالية بتسلئيل سموتريتش، و"الأمن القومي" إيتمار بن غفير، يدعمان استيطاناً إسرائيلياً لقطاع غزة وجنوب لبنان، مُعَلّقاً أنه "قريباً سيتم العثور على عالم دين يحدّد في الكتب المقدّسة القديمة آية أو اثنتين تُثبتان أن جنوب لبنان كان دائماً وأبداً جزءاً من وطننا المقدّس

والتاريخي." وأقرّ أولمرت أنهما "من أجل هذا الهدف المهلوس، يدفعان إلى حرب شاملة في الشمال، وهو أمر غير ضروري وغير مبرّر"، مؤكّداً أنه بدلاً من ذلك، يجب التوصل إلى اتفاق مع الحكومة اللبنانية، ولو أدّى ذلك إلى الموافقة على "تعديلات حدودية" طفيفة لا تشكّل تهديداً أمنياً حقيقياً لإسرائيل."

وحذّر أولمرت، في مقال له في صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية، من مُذكّرات اعتقال قادمة، ستصدر عن المحكمة الدولية، غير تلك المتعلّقة بغزة، وذلك على خلفيّة ما تفعله "إسرائيل" في الضفة الغربية، من دون أن يكون لديها دفاع جيّد. وقال أولمرت إن استمرار القتال في غزة والشمال مَكّن المستوطنين من مواصلة أعمال تدمير وإحراق ممتلكات الفلسطينيين في الضفة الغربية، تمهيداً لتحقيق "حلم الضم"، مُشيراً إلى مجموعة "فتْية التلال" على وجه الخصوص (وهي مجموعة استيطانية صهيونية يعيش معظم أعضائها في بؤر استيطانية في الضفة الغربية). وأشار أولمرت إلى أنّ قائد المنطقة الوسطى السابق في "الجيش" الإسرائيلي، يهودا فوكس، تحدّث بصراحة عمّا يفعله المستوطنون في الضفة من نهب وتدمير وهدم وإحراق وقتل للفلسطينيين؛ وأكّد أن هذا كلّه لم يكن ليحدث من دون إلهام ودعم وإسناد كبار المسؤولين، مُسَمّياً بن غفير، الذي وصَفَه بوزير الـ"TikTok"، مُعْتَبراً أنه يسيطر على الحكومة مثل بلطجي عنيف، ومعه سموتريتش. وختَم أولمرت مقاله بتحذير رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، من اليوم الذي ستصدر فيه مُذكّرات اعتقال ضدّه بسبب ما تفعله "إسرائيل" في الضفة الغربية، مُحَذّراً إيّاه من أن "الحجج المُستخدَمة في الحرب على غزة لا تصمد أمام ما يحدث في الضفة الغربية."

11 – تحقيق إسرائيلي| مفاجأة "حماس" في 7 أكتوبر أصابت جيش الاحتلال بالذهول.. "إخفاق استراتيجي."

مع ظهور أولى نتائج التحقيقات الإسرائيلية بشأن الفشل الذي وقَع صباح السابع من أكتوبر في عدم التصدّي لهجوم "حماس" في ذلك اليوم، فقد تبيّن أن 90 بالمئة من الفشل نتَج عن إخفاق استراتيجي سبق ذلك اليوم، وليس من سيْر القتال في كيبوتس بئيري، لأن المؤسسة الأمنية اكتفَت بالعائق التكنولوجي، وتجاهلت أضواء التحذير، ولم تثبت نظاماً دفاعياً للمستوطنات المحيطة. وقد كشَف رون بن يشاي، الخبير العسكري في صحيفة يديعوت أحرونوت، أن "التحقيق الشامل في ما باتت تسمّى "معركة بئيري"، يُظهِر بوضوح أن الإخفاقات والإغفالات الرئيسة كانت على المستوى الاستراتيجي، وأقل بكثير على المستوى التكتيكي للقوات العاملة في الميدان. واللوم الرئيس على هذا الإغفال يَكْمن في "المفهوم" السائد لدى الجيش، و"غطرسة" جميع عناصر

المؤسسة الأمنية الذين شاركوا في الدفاع عن غلاف غزة، واعتمادها على مفهوم خاطئ مفاده أن "حماس" لا تريد تنفيذ هجوم شامل على جميع مستوطنات الغلاف، ولكن فقط للضغط على الاحتلال من أجل تحسين رفاهية سكّان غزة." وأضاف أن "هذه الغطرسة في تقدير جيش الاحتلال ومجتمع الاستخبارات أسْفَرت عن استنتاج مضَلّل مفاده أن حماس لا تستطيع تنفيذ مثل هذا الهجوم الكبير؛ وبالتالي لم يتم الاستعداد لها بشكل صحيح. وأشارت استنتاجات تحقيقات الجيش، بإشراف ميكي إدلشتاين، أن ذلك يندرج تحت عنوان "سيناريو الإسناد" الذي قَدّر أنه في حال قرّرت "حماس" اختراق الجدار التكنولوجي والتقني على حدود غزة، فسوف يستغرق الأمر معها أربع ساعات؛ وإذا تجرّأت على الهجوم، فسيكون عند نقطة واحدة أو اثنتين على الأكثر، وليس عند 30 نقطة عبر القطاع البري والبحري بأكمله، كما كان الحال في ذلك اليوم."

وأوضح أنه "نتيجة للغطرسة التي عَبّرت عنها وثائق السيناريو التي كتَبها الجيش وجهاز الأمن، فقد أقاموا عائقًا تكنولوجيًا على طول السياج المحيط، وأجهزة الاستشعار، ومواقع إطلاق النار المأهولة من بعيد، دون بناء نظام دفاعي للمستوطنات المحيطة، مُكتَفياً بخطّة أسماها "أسوار أريحا"، التي توفّرت بأيدي الجيش قبل أكثر من عام من وقوع الهجوم، لكنه لم يتناولها، وقلّل من احتمالية حدوثها. ولعلّ ذلك التجاهل من قِبل أجهزة الاستخبارات في الليلة التي سَبَقت الهجوم، كان بسبب الغطرسة، الذي أسفَر عن عدم استعداد الجيش على الإطلاق لمعركة دفاعية تتطلب خط دفاع أوّل، وخط دفاع ثاني، لوقف قوّات حماس التي هاجمت الغلاف." وأشار إلى أن "الإخفاقات الرئيسية التي تسبّبت في النتائج الرهيبة لمعركة بئيري كانت بنسبة 90٪ نتيجة عدم الاستعداد للدفاع، بسبب الغطرسة الذي أدّى لإغلاق مستودعات الأسلحة، حيث وصلت قوّات الجيش بعد الساعة الواحدة ظهراً مسلّحة بأسلحة شخصية، ودون قنابل يدوية، فيما المسلّحون مُزَوّدون بكلّ الأسلحة الممكنة، ما أعطاهم ميزة نقطة خلال المعركة، فيما أصيب الجيش بثلاث مفاجآت، أوّلها عامل الصدمة لدخول معركة لم يستعد لها مسبقاً؛ وثانيها بارتباك ناتج عن تعطّل شبكة القيادة والسيطرة، لم تتم إدارتها بشكل صحيح من فرقة غزة؛ ولذلك استغرقت القوّات وقتًا طويلاً؛ وثالثها العمل المخطّط جيّدًا للمقاومين الذين عملوا في عدّة مناطق." وأكّد أن "التحقيق يضع الإخفاقات الميدانية الرئيسية في مجال القيادة والسيطرة على فرقة غزة ولواء الشمال، الذي فشل في تكوين صورة للوضع، ولم يبْذل ضبّاط الخطوط الأمامية ما يكفي لفهم ما يحدث. الخلاصة من هذه التحقيقات أن الإغفالات التي وقَع فيها جيش الاحتلال صباح ذلك اليوم، شكّلت علامة فارقة حول حجم الكارثة، بالمفهوم الإسرائيلي، التي وقَعت يومها، وستكون مقدّمة لمزيد من تزعزع الثقة بين جيش الاحتلال ومجتمع

الاستخبارات والمؤسسة الأمنية والمستوطنين، الذين اندهشوا ليس فقط من حجم هجوم "حماس"، ولكن أيضاً بحجم الفشل العسكري والأمني الإسرائيلي الذي انكشف آنذاك.

12 – دعوة "إسرائيلية" لتقليل الاعتماد كثيراً على المساعدات العسكرية الأمريكية.

في ضوء الأزمة الأمريكية –"الإسرائيلية" الأخيرة حول وقف إرسال المزيد من شحنات الأسلحة للاحتلال لمواصلة عدوانه على غزة، ظهَرت دعوات داخل كيان الاحتلال لتبنّي استراتيجيات استباقية، بزعم استعادة الاستقلال الاستراتيجي، وتحسين الأمن القومي، ومنها عدم الاعتماد الكليّ على واشنطن في الأسلحة والوسائل القتالية.

وأقَرّ يوئيل فيشمان، الضابط السابق في جيش الاحتلال، والباحث في "الحركة الأمنية– بيتخونيستيم"، ومعهد القدس للشؤون العامة والدولة، بأنه "في الوقت الحالي، تواجه إسرائيل بعض المشاكل الصعبة التي يتعيّن عليها حلّها، بعد أن وضَع صنّاع القرار فيها أنفسهم في حالة اعتماد على الولايات المتحدة في الإمدادات الأساسية من الأسلحة والذخائر، رغم أن ذلك يتجاوز مشكلة سلسلة التوريد، لأنّ هناك مشكلة أكبر تتمثّل في علاقتنا بالولايات المتحدة." وأضاف فيشمان، الحاصل على الدكتوراه في التاريخ الأوروبي الحديث من جامعة كولومبيا، ورئيس تحرير مجلة الدراسات السياسية اليهودية، ومؤلّف كتاب "الحرب الشعبية لمنظمة التحرير الفلسطينية": "من الواضح أن بعض صنّاع السياسة الأمريكيين يشعرون بعدم الارتياح تجاه الدولة الإسرائيلية المستقلة؛ ولذلك عادَت عواقب سوء اتخاذ القرار لتصْفَعنا على الوجه، وتجلّت على سبيل المثال في كارثة السابع من أكتوبر 2023 التي نتَجت عن تراكم القرارات الخاطئة، وبعضها من سنوات سابقة." وأوضح أن "الأزمة التي نشأت خلال حرب غزة بين واشنطن وتل أبيب أفْسَحت المجال لطرح السؤال الأساسي: كيف أصبحت إسرائيل مُعتمدة لهذا الحد على الولايات المتحدة؟ ولعلّ الإجابة عن هذا السؤال تستدعي العودة إلى الوراء عدّة سنوات، حين طالبت إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما بعدم استثمار أموال المساعدات الأمريكية في دولة الاحتلال، ولم ترغب بتمويل صناعاتها العسكرية؛ بل أقنعتها بقبول حزمة مساعدات مالية أكبر بدلاً من ذلك." وأشار إلى أنه "بهذه الطريقة ضَحّت دولة الاحتلال بحريّتها في إنتاج أنواع معيّنة من الأسلحة، وأصبحت تابعة للولايات المتحدة. كما استُنفِد المخزون الموجود فيها عندما تمّ نقله لأوكرانيا، دون أن يتجدّد، ما يدفع للتساؤل: كيف وصلنا إلى هنا، ومن المسؤول عن وضع إسرائيل في حالة من التبعية الاستراتيجية، والافتقار لمثل هذه اليقينيّات، التي أوصلتنا أخيراً إلى أن تُبطئ إدارة الرئيس جو بايدن إرسال شحنات الذخيرة لإسرائيل كي لا تستخدمها في اجتياح

مدينة رفح؛ وكان دافعها الحقيقي هو إبقاء حليفتها "مقَيّدة." وأوضح أن "حزب الله أقوى قوّة عسكرية ذات تهديد مباشر على دولة الاحتلال. ومن شأن مواجهة واسعة النطاق معه أن تحرق كمية هائلة من المعدّات والذخيرة في فترة زمنية قصيرة للغاية؛ ويمكن أن تجرّ إيران بشكل مباشر إلى الحرب." وتابع: "لذلك جاء المسئولون الإسرائيليون إلى واشنطن لتجهيز أنفسهم، والاستعداد لنشوب مثل هذا الصراع. لكن الأمريكيين يسعون لكَبْح جماحهم، وإجبارهم على الاعتماد على الولايات المتحدة، لمنعهم من التخطيط لخطط عسكرية طويلة المدى تتعلّق بحزب الله وإيران".

13 – تحقيق استقصائي يكشف كيفيّة اختراق "حماس" للسياج الحدودي مع غزة.

كشَف تحقيق استقصائي مُطَوّل، أجراه الكاتب الإسرائيلي أمير ميزروخ، في موقع "زمن إسرائيل"، عن تفاصيل تتعلّق بكيفية اختراق عناصر حركة حماس للسياج الحدودي مع غزة، في أثناء تنفيذهم هجوم "طوفان الأقصى" في السابع من تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وذكَر التحقيق أنه "بعد وقت قصير من بدء حرب غزة، أصبح واضحاً بشكل مؤلم أن الجيش الإسرائيلي لديه مشكلة كبيرة مع المُسَيّرات، التي عَطّلت السياج الحدودي المتطوّر مع غزة، وكلّف مليار دولار، من خلال إسقاط قنابل تجارية رخيصة الثمن على كاميرات السياج وأبراج الاستشعار." وأكّد أن هذه الطائرات المُسَيّرة تمكّنت من فصل أنظمة إطلاق النار الآليّة الموضوعة على الأبراج عن البيانات المُستَهدفة؛ ومن ثمّ لم تتمكن من الاستجابة، ولم يتمكن ضبّاط غرفة القيادة والسيطرة من الحصول على صورة للوضع أو توجيه القوات. وأشار إلى أنه "في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، اخترق آلاف المسلّحين الحدود، وقتلوا 1200 إسرائيلياً، واختطفوا 251 آخرين إلى غزة. وشكّل هذا اليوم الأكثر دموية في تاريخ إسرائيل، والأكبر منذ المحرقة." وتابع التحقيق قائلًا: "بعد بضعة أسابيع، عندما بدأ الجنود العمل بأعداد أكبر في غزة، ألقَت طائرات "حماس" بدون طيّار قنابل يدوية على تجمّعاتهم. وفي الشمال، اخترقت مُسَيّرة انتحارية لحزب الله دولة الاحتلال دون رصدها من رادارات القبّة الحديدية، واصطدمت بقواعد عسكرية، وأوقعت إصابات وأضرار للجيش." وأشار إلى أن "الجيش الإسرائيلي المصمّم للحروب السريعة في أراضي العدو، باستخدام الطائرات المقاتلة والدبّابات والمدفعية والغوّاصات والصواريخ، واجه صعوبة في تنسيق ردّ فعّال ضدّ أسراب الطائرات بدون طيّار الرخيصة." وأفاد بأنه "في محاولة للتعامل مع الثغرات وتحديدها، طَوّر الجيش الإسرائيلي أداة تطبيق للهواتف الذكيّة، كان من المفترض استخدامها كتحذير ضدّ المسيّرات في الميدان. وبعد

أشهر فشلت محاولات اختبار المشروع، وتطويره في ظلّ الظروف القتالية." وذكّر أن "ما حصل صبيحة السابع من تشرين الأول/ أكتوبر، شكّل مصدراً لإحباط العشرات من روّاد الأعمال الإسرائيليين، المُشاركين في تقنيّات الدفاع، والصناعيين والعسكريين الحاليين والسابقين، والمُستثمرين من العاملين في مجالات الأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، والصحة الرقمية وعلوم الحياة، والتكنولوجيا المالية، ومعلومات الشركات." وشدّد التحقيق على أن كلّ هؤلاء يرون أن ما حصل يشكّل تحدّياً في اختراق صناعة الأمن الإسرائيلية، مُضيفاً أن "حرب غزة تحوّلت إلى جبهات ساخنة عديدة في الوقت نفسه على كلّ حدود الدولة وخارجها، ويكاد يكون كلّ القتال غير متماثل: الدبّابات ضدّ الأنفاق، والطائرات المقاتلة ضدّ المُسيّرات."

14 – "الشاباك" يُعلِن اعتقال مسؤول إسرائيلي كبير على خلفية قضية أمنيّة خطيرة جداً.

قالت قناة "13" العبرية إن جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي (الشاباك) اعتقل مسؤولًا إسرائيلياً كبيراً في إحدى المؤسسات الطبيّة بشبهة التجسّس. وأكّدت المؤسسة الطبيّة أنها لم تتفاجأ بالاعتقال، وقالت إن المسؤول الكبير "يتصرّف بشكل غريب منذ بداية الحرب." وأعلنت أجهزة الأمن في "إسرائيل" اعتقال 3 إسرائيليين للاشتباه بقيامهم بأنشطة أمنيّة بتوجيهات عملاء استخبارات إيرانيين؛ وقد تمّ تقديم لائحة اتهام بحقّ واحدٍ منهم. وكشف التحقيق أن أحد المُشتبَه بهم، ويدعى إليميلخ شتيرن(21 عاماً)، من سكّان بيت شيمش، كان يتواصل عبر تطبيق Telegram بملف شخصي باسم "آنا إيلينا"، أثناء مُطالبته بأداء مهام مختلفة في إسرائيل. وفي هذا السياق، أصدر "الشاباك" والشرطة بياناً أكّدوا فيه "مواصلة العمل للكشف عن النشاط الإيراني في مجالات الجريمة والحرب النفسية، والذي يهدف إلى الإضرار بقدرة إسرائيل الوطنية والمجهود الحربي، وزرْع الإحباط، وتوسيع الانقسامات الاجتماعية."